INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

السلطات البحرينية تعتقل تعسفياً النائب السابق أسامة التميمي بعد تعرضه لمضايقات سابقاً

أفادت الناشطة الحقوقية ابتسام الصائغ من انباء مقربة من عائلة النائب السابق أسامة التميمي تعرضه إلى الاعتقال التعسفي بعد محاصرة منزله من قبل منتسبي وحدة التحقيقات الجنائية واقتحام المنزل بعد كسر الباب، وعائلته تشعر بالقلق على مصيره ولا تعرف سبب لاعتقاله العنيف.

وسبق وأن لجئ النائب السابق أسامة التميمي إلى السفارة الأمريكية في البحرين طالباً الحماية خوفاً على حياته وحياة أفراد عائلته، بعد تعرضه إلى للاستهداف والاضطهاد والتهديد بشكل دائم من قبل السلطات البحرينية والتي كان أخرها تعرضه إلى المطاردة من قبل أشخاص يرتدون ملابس مدنية ويقودون سيارات مدنية.

ولم يسلم قبلها التميمي من الاستهداف؛ ففي 28 ابريل 2012 قام مجهولون مسلحون باستهداف نادي رياضي يمتلكه بطلقات من الرصاص بلغت 30 طلقة. ولم تكشف وزارة الداخلية التي باشرت بالتحقيق في الحادث عن أي فاعلين حتى يومنا هذا. وفي نوفمبر 2016 حكم عليه بالسجن لمدة شهر مع النفاذ بعدها بتهمة ازدراء وإهانة موظف عام أثناء تأديته لمهام عمله.

دفع النائب السابق أسامة التميمي غالياً ثمن مواقفه الإنسانية وانتقاداته الجريئة للسلطة ورفضه المطلق لما يتعرض له السجناء السياسيين منذ 2011 من انتهاكات، وتقدم بشكوى قضائية ضد كل من وزير الداخلية ووزير العدل

والنائب العام فكانت العقوبة بأن أسقطت عضويته من البرلمان في (20 مايو 2014) في جلسة سرية عقدها مجلس النواب بأغلبية 30 صوتاً.

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يدين الاعتقال التعسفي وغير مبرر بحق النائب السابق أسامة التميمي من قبل الأجهزة الأمنية في البحرين. ويؤكد أن استمرار الاعتقال التعسفي بهدف اسكات الأصوات وترهيب العائلات بات حلاً عقيماً في معالجة مطالب المعارضة، إضافة إلى ذلك هو انتهاك صارخ للمواثيق والمعايير الدولية التي تتباهى البحرين بالتصديق والذي يؤكد واقعها عدم التزامها بكافة موادها.

كما ان استخدام العنف واقتحام المنزل بعد كسر الباب والاعتقال التعسفي دون ذكر لأي تهمة هو تصرف لا أخلاقي ويدل بوضوح أن التميمي هو ضحية أخرى للسياسة القمعية والانتقام الممنهج من المعارضة بكافة أشكالها.

السلطات البحرينية مطالبة اليوم بالتصريح عن التهمة الموكلة إلى التميمي، والسماح له بتعين محامي وتمكينه من حقه في الحصول على محاكمة عادلة بحضور المجتمع المدني. وضمان عدم تعريضه للتعذيب والمضايقات بهدف نزع اتهامات منه تحت التعذيب ومن ثم إصدار أحكام قاسية بحقه يمكن أن تصل إلى المؤبد والإعدام.

خوف المجلس الدولي على حياة النائب السابق أسامة التميمي يبرره عدم وجود استقلالية للقضاء في البحرين وجعله اليد اليمنى المساعدة للأسرة الحاكمة في التخلص من المعارضة باعتماد المحاكم على عقوبات قاسية بحق سجناء الرأي تصل إلى سلب الحق في الحياة دون أي مبرر وفقط بهدف الانتقام. وللأسف أصبح حكم الإعدام هو الأكثر شيوعاً بحق المعارضين رغم صدور تقارير دولية تؤكد عدم وجود أدلة واضحة تبرر أحكام الإعدام التي تصدر عن المحاكم في البحرين.

على السلطات في البحرين الالتزام بالمواثيق والمعايير الدولية التي صادقت عليها والتي تؤكد على ضرورة تمكين المواطن من كافة حقوقه، وأهمها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والتي أكد في مادته التاسعة على:

1. لكل فرد حق في الحرية وفى الأمان على شخصه. ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفا. ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقا للإجراء المقرر فيه.

2. يتوجب إبلاغ أي شخص يتم توقيفه بأسباب هذا التوقيف لدى وقوعه كما يتوجب إبلاغه سريعا بأية تهمة توجه إليه.

3. يقدم الموقوف أو المعتقل بتهمة جزائية، سريعا، إلى أحد القضاة أو أحد الموظفين المخولين قانونا مباشرة وظائف قضائية، ويكون من حقه أن يحاكم خلال مهلة معقولة أو أن يفرج عنه. ولا يجوز أن يكون احتجاز

الأشخاص الذين ينتظرون المحاكمة هو القاعدة العامة، ولكن من الجائز تعليق الإفراج عنهم على ضمانات لكفالة حضورهم المحاكمة في أية مرحلة أخرى من مراحل الإجراءات القضائية، ولكفالة تنفيذ الحكم عند الاقتضاء.

4. لكل شخص حرم من حريته بالتوقيف أو الاعتقال حق الرجوع إلى محكمة لكي تفصل هذه المحكمة دون إبطاء في قانونية اعتقاله، وتأمر بالإفراج عنه إذا كان الاعتقال غير قانوني.

5. لكل شخص كان ضحية توقيف أو اعتقال غير قانوني حق في الحصول على تعويض.

كما يتوجب على البحرين التوقف عن استغلال الغطاء السياسي الذي تؤمنه لها حليفتيها المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية في الانتقام من المعارضة بعد ضمان انعدام أي تحرك دولي فعال يوقف مسيرتها الانتقامية.

إلى السلطات البحرينية...

- ✓ أطلقوا سراح النائب السابق أسامة التميمي وكل معتقلي الرأي وتوقفوا عن ارتكاب الانتهاكات الفادحة بحق أبناء البحرين الأصيلين.
- ✓ احترموا كافة مطالبة المعارضة وعدم استخدام القضاء والاحكام الظالمة لترهيبها.
- ✓ توقفوا عن الاعتقال التعسفي الغير المبرر، والاختفاء القسري لفترات طويلة ومن ثم إصدار أحكام تسعد الأسرة الحاكمة.
- ✓ ضمان حق أي مواطن في الحصول على محاكمة عادلة وعدم إصدار الأحكام على أساس طائفي ومذهبي.
- ✓ ضمان عدم تعرضه إلى التعذيب الممنهج بهدف نزع اعترافات منه تحت التعذيب.

جنيف 2019/08/07